

كلمة ونص

الذكاء الليلي

محمد راكان مصطفى

أعلمتني بطاقتي الذكية أنه وبناء على آخر تاريخ لاستلام جرة غاز أصبح لي في ذمة وزارة النفط جرتان! هذا يعني نكاه الطول التي ابتعدت من القائمين على الشأن النفطي لحل أزمة الغاز المتجددة المستمرة، ويبرئ ساحة المواطن أن جشعه هو السبب وراء نقص المادة، كما يؤكد فشلهم بالحد من السوق السوداء التي مازالت ورغم كل شح المادة يمكن الحصول منها على أسطوانة الغاز سواء الذكي أم غير الذكي وفق أسعار فلكية.

نقص الغاز لم يؤثر في ماكولاتي فقط بل كان هو السبب على ذمة وزارة الكهرباء وراء العتمة في سهراتي، حيث انبرت حملة إياه المسؤولية كاملة عن نقص الإنتاج وزيادة ساعات التقنين، التي على رغم وعود وزير النفط بزيادة نصيب محطات التوليد مع دخول حقول جديدة إلى العمل، لم تشهد أي تخفيض.

معاناتي تضاعفت مساء أمس الأول، عندما شاهدت مجموعة من الرجال يصطفون أمام مقر السورية للتجارة في منطقة الجمارك بانتظار وصول سيارة الغاز رغم الظلمة والبرد كما جرت العادة مؤخراً، لتكون المفاجأة بعد خطوات عند رؤيتي مجموعة من النساء مترصات بجانب بعضهم على الرصيف يعطون غطاء في محاولة لالتماس القليل من الدفء في الجانب الثاني من باب المركز، ما دفعني للتساؤل هل ضاقت ساعات النهار حتى تضطر المؤسسة للتوزيع ليلاً، أم إنه أحد الطول الذكية لمكافأة الصابرين المتحملين عناء الانتظار وألم البرد، وآخر أتركه في ذمة القادم من الأيام، هل يمكن أن نأمل بأن يعوضنا نكاههم عن مخصصاتنا المتراكمة، أم إنه سيكون مثل وعودهم من دون طعم أولون؟

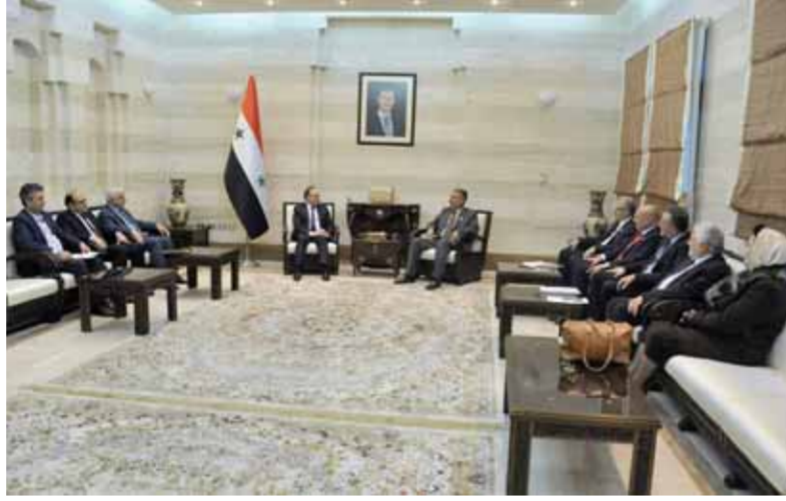


ربط مدينة المعارض على طريق مطار دمشق بالمنطقة الصناعية في أم الزيتون في السويداء خميس: الدعم المالي للوحدات الإدارية موجه لإقامة مشاريع تنمية نصر لـ «الوطن»: طالبنا بتأمين منابع مياه إضافية بسرعة لكون السويداء مدينة عطشى

سيارة براد لنقل اللحوم من المسلخ البلدي في مدينة السويداء إلى محلات اللحامين في السوق كونه يوجد براد وحيد ويتعطل بشكل دائم. كما طالبنا بالإسراع بتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي غرب مدينة السويداء علماً بأن الدراسة جاهزة ومقدمة من شركة بلجيكية وموجودة حالياً في وزارة الموارد المائية، وزيادة عدد الأفران الاحتياطية في المحافظة لتأمين مادة الخبز للمواطنين كون قدرتها الإنتاجية أكبر ونوعية رغيف الخبز أفضل من الأفران الخاصة، وزيادة مخصصات المحافظة من مادة الطحين للأفران خصوصاً بعد زيادة عدد سكان المحافظة ووجود الإخوة الوافدين فيها.

وقال: أبلغنا رئيس الحكومة من أم لنا زيادة مخصصات الحروقات للمحافظة والتوجيه لمن يلزم للمراقبة والمتابعة بالتوزيع بشكل عادل، وبضرورة دعم السياحة في المحافظة كون كل قرية في المحافظة يوجد بها معلم سياحي مع العلم لا يوجد أي منشأة تابعة لوزارة السياحة، إضافة إلى حاجة المحافظة للمساعدة بمعمل صمغ عنب-تفاح للمساعدة بتصريف المنتج الزراعي وخصوصاً بعد عدم التسوية الكاملة مع شركة عبير الجبل، إضافة للطلب بضرورة تأمين منابع مياه إضافية وبالسرعة القصوى لكون السويداء مدينة عطشى.

حضر اللقاء وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد الله.



الوحد الإدارية لناحية تأمين فرص عمل وواردات يتم من خلالها تحسين الخدمات. ولقد رئيس مجلس الوزراء إلى أن خطة النقل السكني تتضمن ربط مدينة المعارض على طريق مطار دمشق الدولي بالمنطقة الصناعية في أم الزيتون لتسهيل نقل المنتجات مشيراً إلى أن الحكومة مستمرة بالاعتماد على الذات والاستفادة من جميع المقومات الطبيعية والزراعية والحرفية والصناعية والإنتاجية لمواجهة العقوبات الأحادية الجانب السريعة على الشعب السوري وتأمين متطلبات أبناء

الوحد الإدارية لناحية تأمين فرص عمل وواردات يتم من خلالها تحسين الخدمات. ولقد رئيس مجلس الوزراء إلى أن خطة النقل السكني تتضمن ربط مدينة المعارض على طريق مطار دمشق الدولي بالمنطقة الصناعية في أم الزيتون لتسهيل نقل المنتجات مشيراً إلى أن الحكومة مستمرة بالاعتماد على الذات والاستفادة من جميع المقومات الطبيعية والزراعية والحرفية والصناعية والإنتاجية لمواجهة العقوبات الأحادية الجانب السريعة على الشعب السوري وتأمين متطلبات أبناء

مطالبة ببرامج امتحانية ثابتة في الجامعات السورية ملندي لـ «الوطن»: التحضير لألية جديدة لإصدار البرامج مطلع كل فصل.. وقرارات ناظمة قريباً

فادي بك الشريف

يستمر عدد من الكليات بضرب عرض الحائط بالتوجيهات الصادرة من الجامعات والتعليم العالي حول تسريع إصدار البرامج الامتحانية كل فصل دراسي الأمر الذي يتعكس سلباً على شريحة كبيرة من الطلاب، مع لحظ وجود تفاوت واضح بين الجامعات بمواعيد إقرار البرامج الامتحانية بعد اعتمادها بشكل كامل من عمادات الكليات الأمر الذي شكل عدم نفاذ واضحة بطبيعة الإجراءات المتخذة حول هذا الموضوع.

انتقادات طلابية ومنتشدة بالجملة وجهت بضرورة تدخل التعليم العالي وإصاف الطلاب على أن تتحمل الكليات مسؤولياتها في حال حدوث أي تأخير ولسان حال الطلاب يقول: هل يعقل أن نطلع على البرنامج الامتحاني قبل أيام غير كافية من الامتحان، وكليات تصدر برامجها قبل شهر؟

«الوطن» تواصلت مع بعض المفاضل الإدارية والطلابية في عدد من الكليات، حيث طالب عدد منهم بإمكانية اعتماد برامج امتحانية ثابتة تقرر على مستوى التعليم العالي أو جامعات القطر، تعتمد كل فصل دراسي وذلك على غرار «التربية».

واعتبر البعض أن هذا الأمر يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والعناء في التحضير للبرامج الامتحانية، وفيه يتم التفرغ لقضايا ومسائل أخرى، كما يختصر الوقت الذي تنتم فيه عملية الإعداد لإقرار البرنامج الامتحاني، مؤكداً أن أية حجج ومبررات حول تعذر تطبيق هذا الأمر هي «غير منطقية أو مفتعلة» على الإطلاق.

كما أن أحد العمداء أكد لـ «الوطن» أنه من الممكن طرح الموضوع في مجلس التعليم العالي واعتماده على مستوى الجامعات، وبذلك توفر أي إرباك للطلاب وحتى الموظفين على حد سواء، مع وجود حزم وصرامة أكثر في وجوب تسريع إصدار البرامج.

في السياق يبدو أن وزارة التعليم العالي تحضر لألية جديدة تصدر قراراتها قريباً جداً لتكون منصفة للطلاب بحسب ما أكده أمين مجلس التعليم العالي الدكتور ماهر ملندي.

وكشف ملندي أنه سيتم إلزام جميع كليات جامعات القطر بتصدير البرامج الامتحانية خلال فترة زمنية محددة من مطلع كل فصل دراسي، على أن يتم التصديق عليها من قبل الجامعات واعتمادها بالشراكة والتنسيق مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وبما يتعكس على الطالب من الناحية الإيجابية، وهذا يختلف عن الألية السابقة المتبعة في تحديد البرامج والتي لم يكن فيها تصديق للبرامج من رئاسة الجامعة.

وقال أمين مجلس التعليم العالي: إنه سيكون هناك تنظيم أكبر للموضوع كل فصل دراسي، بما فيه تحديد مواعيد قصوى لإصدار البرامج وإجراءات ملزمة لكليات الجامعات، مع متابعة الأمر من الجامعات.

ونوه ملندي بأهمية هذا الإجراء في معرفة الطلاب لوضعهم الدراسي وبالتالي التحضير الجيد للقرارات الامتحانية من دون خلق أية مبررات تحصل ويسببها تأخر إصدار البرامج، الأمر الذي ينظم العملية الامتحانية، مبيناً أن القرارات الناظمة تصدر قريباً جداً لئتم توضيح جميع النقاط والمسائل الحاصلة.

حلب تفقد مليون رأس من أغنامها خلال الأزمة مراد: تعافي القطاع الزراعي حقق ٧٠٠ ألف طن قمح و٨٠٠ ألف من الشعير

محمود الصالح

٣ مشاتل زراعية من أصل ٧ مشاتل زراعية كانت قبل الأزمة، مشيراً إلى وجود تراجع كبير في القوى العاملة في مديرية الزراعة حيث كان العدد الكلي ٣٨٥٠ مهندساً وفتياً وعمالاً وموظفاً قبل الحرب وأصبح حالياً ١٣٤٣ شخصاً فقط نتيجة التسرب والتقاعد والاستقالة.

وعن عمليات الزراعة للموسم الشتوي القادم بين مراد أنه تمت حتى تاريخه زراعة أكثر من ١٠٠ ألف هكتار بالقمح والبصل و٦٨ ألف هكتار بالقمح المروي و٣٤٥ ألف هكتار بالشعير البعل و١٩٢٠ هكتاراً بالبصل الخريفية، مضيفاً: وتبلغ المساحة المروية من الأراضي الزراعية في حلب ٢٠٣ ألف هكتار المساحة الأكبر منها تروى بواسطة الري بالضغط من الآبار والتي تصل إلى أكثر من ٩٨ ألف هكتار، مبيناً أن هذا يرتب على الفلاحين تكاليف باهظة نتيجة الحاجة إلى مادة المازوت لتشغيل محركات الضخ لافتاً إلى وجود ٦٠ ألف هكتار بالشعير الري حكومية والبقية عبارة عن مشاريع ري صغيرة موزعة في أنحاء المحافظة. وأكد مدير الزراعة أن المشاتل التي أعيد تأهيلها خلال السنوات الثلاث الماضية تمكنت من إنتاج ما تم التخطيط لرائته من الأشجار الحراجية وهي ٣٠٠ ألف غرس من مختلف الأنواع، حيث يتم تشجير محيط طريق حلب الرقة ومحيط بحيرة الأسد بمساحة تقدر بحود ٢٥٠ هكتاراً إضافة إلى ترقيع ١٠٠ هكتار في محيط طريق حلب الرقة.

التحقيقات مازالت مستمرة وسوف يحاسب كل المتورطين مصدر مسؤول في «الرقابة والتفتيش» لـ «الوطن»: إلزام الجهة المتعمدة بدفع ٩٠,٤ مليار ليرة



تسديد ٢٠ ملياراً نهاية الشهر القادم وبقية المبلغ حتى نهاية العام القادم

وحرصاً ما نشرته الصفحة الرسمية للهيئة فإن الجهة المتعمدة عرضت تسديدها ووافقت وزارة التربية على أن يتم تسديد مبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية نقداً في موعد أقصاه نهاية الشهر القادم ويتم تسديد بقية المبلغ خلال ستة أشهر مع نهاية العام القادم. وبيّنت الهيئة أنه سوف يتم تحويل كامل مستحقات الجهة المتعمدة من عقود المشتريات المبرمة مع وزارة التربية للعام الحالي والتي لا يقل إجمالي قيمتها عن ٣٥ مليار ليرة سورية لحساب المبلغ المطلوب به.

محمد منار حميجو

كشفت الهيئة العامة للرقابة والتفتيش عن خفايا ملف عقود التربية التي أثارها جدلاً كبيراً في الشارع السوري، والتي بلغ عددها ٥١٦ عقداً تم تنظيمها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فأكدت وجود تلاعب فيها بحسب ما أثبتته التحقيقات فالزمت الجهة المتعمدة بدفع مبلغ ٩٠,٤ مليار ليرة مع إضافة الفوائد والمقدرة أكثر من ١٧,٥ مليار ليرة.

وكشف مصدر مسؤول في الهيئة أن التحقيقات مستمرة والمبلغ لم يغلَق وبالتالي لا يمكن الحديث حالياً عن الإجراءات القادمة وخصوصاً القضائية إلا بعد انتهاء التحقيقات، إلا أنه سوف يحاسب كل متورط في هذه القضية، لافتاً إلى أنه تم إعطاء مهلة لتسديد الأموال.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح المصدر أنه في حال التزم أصحاب القضية بتسديد ما عليهم ذلك لن يتحول دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيال من ثبت تورطهم بهذا الملف من العاملين في الوزارة.

واعتبر المصدر أنه لا يمكن حالياً الحديث عن كامل الإجراءات باعتبار أنها سرية ولكن تم نشر جزء من هذا الملف باعتبار أن القضية أصبحت قضية رأي عام وبالتالي يجب إطلاع المواطنين على ما تم التوصل إليه من تحقيقات حول هذه القضية، لافتاً إلى أنه تم تفعيل صفحة الهيئة الرسمية لئتم نشر الملفات فيها بعد الانتهاء من التحقيق.

وبين المصدر أن دور الهيئة واضح في القيام بدورها وتنفيذ مهامها في مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام وهذا ما يتم العمل عليه، مشيراً إلى أن التحقيقات في الهيئة سرية بموجب القانون حتى لا يكون هناك تحريخ لأي شخص من الممكن أن تثبت براءته في التحقيقات.

لم تحصل على توجيه للتعامل معها أنفاق تحت حرسنا بطول ٧ كم وبعمر ٢٧ متراً

عبد المتعم مسعود

كشف رئيس مجلس مدينة حرسنا عدنان الوز عن إشكالية تعافي منها المدينة نتيجة انتشار الأنفاق في المدينة مبيناً أنه تم تشكيل لجنة عن طريق كل من الخدمات الفنية في محافظة الريف وتقاية المهندسين بتوجيه من رئاسة الحكومة للتحقق من هذا الأمر وحتى الآن لم يصل أي توجيه للبلدية لمعرفة خطوات هذا العمل.

وقال الوز في تصريح لـ «الوطن»: إن الأنفاق تنتشر في أكثر أحياء المدينة مشيراً إلى أن اللجنة كشفت على هذه الأنفاق لكن لا يوجد حتى الآن أي إجراءات على أرض الواقع مبيناً أن بعض هذه الأنفاق يحوق العمل، بعض الأنفاق الصغيرة يتم دفنها من الأهالي كل فترة.

ووفقاً للوزة فقد تم إعداد جدول بجميع الأنفاق المنتشرة في المدينة يفصل توزيعها وأحجامها وأعمارها وأطوالها إضافة إلى تحديد خطواتها بين خطر وخطر جداً وتأثير كل منها على الأبنية المجاورة أو المار بجانبها إضافة إلى ألية الحقن التي يمكن اتباعها.

وكشف الوز أن طول هذه الأنفاق يصل إلى ٧ كم ضمن المدينة وذلك بمستويات مختلفة تبدأ ببلدة أمطار وبعضها يعمق ١٠ أمتار ويصل عمق بعضها الآخر إلى ٢٧ متراً مبيناً أن الأنفاق العميقة أدت إلى ضرب جميع شبكات الصرف الصحي والمياه مبيناً أن لحظ الأخطار في هذه الشبكات يتم بعد عودة الأهالي إلى أحيائهم ويعود استهلاك المياه والصرف الصحي عندها يتم اكتشاف المشاكل وتالياً محاولات إصلاحها.